خلال انطلاق فعاليات منتدى الكويت القانوني التجاري الثالث.. بتنظيم مجموعة الياقوت والفوزان القانونية

مهدي: تمكين الاستثمار بالكويت يحتاج إلى قوانين جديدة وراسخة

د.خالد مهدي

خليفة الياقوت

من اليسار: د.خالد مهدي والشيخ عبدالله الصباح والمحامي حسام عبدالله وجراح الفوزان خلال الحلقة النقاشية بالمنتدى (محمد هاشم)

لمشاهدة الفيديو

باهي أحمد

انطلقت امس فعاليات منتدى الكويت القانوني التجاري الثالث، بحضور مسؤولين ومتخصصين وقانونيين، حيث نظمته مجموعة الياقوت والفوزان القانونية، بالتعاون مع شركة «لكسيس نيكسيس» العالمية، والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، وهيئة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

وخلال كلمته بافتتاح المنتدى، أكد الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في الكويت د.خالد مهدي أن تمكين الاستثمار في الكويت يحتاج إلى تشريعات قانونية راسخة تخلق نوعا من الاطمئنان للقطاع الخاص، في ظل مناخ استثماري مبني على أسس تشريعية.

وأضاف ان مشاركة «الأعلى للتخطيط» بهذا المنتدى هي الرابعة من نوعها في مجال التشريعات، مشيرا إلى أن مثل تلك المنتديات تمثل مبادرات للقطاع الخاص وهو ما يتوافق مع رؤية الكويت التي تؤكد قيادة القطاع الخاص للتنمية وانتقال دور الحكومة من المشغل إلى المنظم والمراقب، وهو ما يتطلب تشريعات وقوانين جديدة.

وذكر أن الخطة الإنمائية الأولى ركزت على تعزيز البنية التشريعية وبناء العديد من التشريعات وعلى رأسها القوانين المتعلقة في التخصيص والاستثمار الأجنبي المباشر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والسجل التجاري والوكالات التجارية، من أجل بناء منظومة تشريعية تنشط القطاع الخاص وتعزز الرقابة والتنظيم، عن طريق قوانين حماية المنافسة وحماية المستهلك والقوانين المتعلقة في هيئة أسواق المال.

وأشار مهدي إلى أن «الأعلى للتخطيط» يتطلع إلى أن تكون التشريعات المعروضة على مجلس الأمة مسبوقة بسياسات عامة مقرونة بالدلائل وفق دراسات جدوى ودراسات حول مخاطر ودراسات حول إمكانية تفعيلها، لافتا إلى أن اغلب البرلمانات في العالم تنتهج هذا النهج، معربا عن أمله في ألا تتشابه القوانين مع لوائحها التنفيذية.

وأكد أنه مع الثورة الصناعية الرابعة نجد أن القانون والتكنولوجيا اصبحا مرتبطين ارتباطا وثيقا، حيث كانت أولى البدايات لهذا النوع من الارتباط تمثلت في قوانين حقوق الملكية الفكرية ثم المحكمة الإلكترونية والتحكيم التجاري وما تزامن معه من سرعة في إجراءات التقاضي وغيرها.

رؤية تنموية

بدوره، أوضح المدير الشريك في مجموعة الياقوت والفوزان القانونية والشريك الاستراتيجي لمجموعة ليكسيس نيكسيس العالمية خليفة الياقوت أن الملتقى القانوني التجاري الثالث يأتي في توقيت مهم للغاية مع تطلع الكويت لتنفيذ رؤيتها التنموية الشاملة التي تحتاج إلى بيئة قانونية متكاملة ووعي مجتمعي شامل حول القوانين المطلوب صدورها.

وبين الياقوت في كلمته التي ألقاها في الجلسة الافتتاحية لأعمال منتدى الكويت القانوني التجاري الثالث الذي انطلقت أعماله بحضور ممثلين حكوميين وقانونيين من دول مجاورة وعلى المستوى العالمي، أن الشراكة الاستراتيجية بين مجموعة الياقوت والفوزان القانونية وشركة ليكسيس نيكسيس تسعى الى تقديم إضافة كبيرة للمجتمع القانوني عبر تطبيق التطور التكنولوجي في مجال القوانين كون شركة ليكسيس نيكسيس من كبرى الشركات العالمية في تطبيق مفهوم الذكاء الاصطناعي في القانون حيث ان الكثير من المكاتب العالمية حول العالم.

ولفت إلى أن المطلوب التركيز والحديث الدائم حول كيفية تطوير القوانين وتدشين ثقافة قانونية ووعي مجتمعي حول ماهية القوانين الأكثر اهتماما وأولوية والتي يحتاج إليها المجتمع بشكل كبير.

وأشاد الياقوت في نهاية كلمته بالدعم الكبير من قبل الأمانة العامة للتخطيط وجمعية المحامين والرعاة الذين قدموا الدعم لإقامة هذا المنتدى، متمنيا أن يخرج هذا المنتدى بتوصيات عملية تساهم في تعزيز وتحقيق التنمية في الكويت.

10 آلاف موظف

من جانبه، أشار الرئيس التنفيذي في شركة ليكسيس نيكسيس للشرق الأوسط وشمال أفريقيا غييوم دوروبيس ان الشركة لديها 10 آلاف موظف حول العالم وقامت بتأسيس قاعدة بيانات متكاملة حول التشريعات والقوانين المحلية في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام ولدينا قاعدة بيانات تشمل 5500 قاعدة بيانات والتشريعات والقوانين في الكويت.

وأوضح أنه ستتم مضاعفة هذا العدد خلال العام المقبل.

وأشار إلى ان الشركة تتصدر الشركات العالمية في استخدام التطور التكنولوجي في المجال القانوني وتقدم خدماتها الرامية لإنفاذ القانون باعتباره عنصرا أساسيا لتحقيق الاستقرار في عالم مضطرب. وقال ان المنتدى تلخيص لما تصبو إليه الكويت عبر شريكنا الاستراتيجي خليفة الياقوت الذي يمتلك رؤية واقعية للتعريف بالبيئة القانونية في الكويت إقليميا وعالميا.

تطور تشريعي

بدوره، أوضح رئيس جمعية المحامين الكويتية شريان الشريان أن هناك تطورا تشريعيا ومؤسسيا في الكويت يساهم فيه القطاع الخاص بنصيب كبير وهو ما سيعزز من تطور القوانين في المرحلة المقبلة.

وقال ان اختيار مواضيع المنتدى يمثل نقلة نوعية ومميزة، حيث ان تلك الموضوعات تعد حديث الساعة مثل جذب الاستثمارات الأجنبية والملكية الفكرية والذكاء الاصطناعي، وهي من المواضيع التي لاقت في الفترة الأخيرة اهتماما كبيرا من قبل المشرعين والخبراء القانونيين.

وأضاف الشريان اننا بحاجة إلى مراجعة كل القوانين التي من شأنها جذب المستثمر وتحقيق النتائج المرجوة وهو أمر يحتاج إلى دعم الجهات الرقابية.

«تشجيع الاستثمار»: تحسين بيئة الأعمال لرفع تصنيفات الكويت

خلال الجلسة الاولى من فعاليات المنتدى، أكد نائب المدير العام في الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار الشيخ عبدالله الصباح ان الهيئة منوطة بالاستثمار المباشر وأول الأهداف تحسين البيئة العامة والبدء بقوانين حديثة ترفع من شأن الكويت في التقارير الدولية، خاصة ان الكويت كانت لفترة طويلة في مرتبة متأخرة على مؤشرات الاستثمار الدولية وبناء على ذلك تأسست لجنة وزارية مهمتها متابعة التقارير الدولية ووضع التعديلات الأزمة، لاسيما القوانين الدولية.

وأضاف الصباح ان هناك الكثير من القوانين كانت غير واضحة بسبب عدم تطبيق القوانين بشكل صحيح وعدم معرفة المواطنين بالشكل الصحيح لإنجاز المعاملات فضلا عن عدم وجود موظفين مؤهلين أو ذوي خبرة.

وأشار الى ان هناك تعاونا مع مختلف الجهات الحكومية بعد فرق العمل والقوانين التي وضعت لتحسين الأوضاع، مبينا ان هناك عددا من القوانين احتاجت الى التحديث، أهمها قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لافتا الى ان الكويت كانت تحتل مركزا متدنيا في إيصال التيار الكهربائي وفقا للمؤشرات الدولية.

نتائج إيجابية

من جهته، قال الشريك في مجموعة الياقوت والفوزان القانونية المحامي جراح الفوزان ان هناك العديد من الاستثمارات منها: البشري والاقتصادي والإداري والاجتماعي، لافتا إلى أنه يمكن الحصول على نتائج إيجابية لهذه الاستثمارات اذا ما تمت إدارتها بشكل صحيح.

وأوضح الفوزان ان الاستثمارات تتضمن استقطاب رؤوس أموال ونقل خبرات وتشغيل القوى العاملة، مؤكدا ان كل دول العالم اتجهت الى الاستثمار المباشر ضاربا مثالا على ذلك بان الولايات المتحدة استقطبت في 2015 نحو 380 مليار دولار في الاستثمار أما الصين فاستقطبت 311 مليار دولار في العام نفسه.

وألمح الفوزان الى ان من أبرز الاستثمارات المتواجدة، الدمج والاستحواذ واستقطاب الاستثمار في المشروعات الجديدة والبنى التحتية، مؤكدا أن هذه الاستثمارات لها انعكاسات اقتصادية جمة، أبرزها ضخ السيولة ونقل المعرفة وتشغيل الكوادر البشرية.

على هامش المؤتمر العالمي للصيرفة والتمويل الإسلامي

«جي إف إتش» تطلق منصة «بريتس» التعليمية

هشام الريس

المجموعة تخطط لتنفيذ استحواذات مقبلة مع أصول بقيمة 200 مليون دولار

أعلنت مجموعة «جي إف إتش» المالية، عن إطلاق منصة «بريتس» التعليمية التي تشمل المراحل التعليمية الثلاث، والتي صممت للاستفادة من الفرص القيمة المتوافرة في قطاع التعليم الخاص العالمي الذي تقدر قيمته بتريليون دولار أميركي.

واستعدادا لتدشين المنصة، تتأهب كل من «جي إف إتش» و«بريتس» التعليمية لاستضافة ملتقى رفيع المستوى في مجال التعليم، بحضور كبار الخبراء والمستثمرين في قطاع التعليم على المستويين الإقليمي والعالمي، وذلك في 2 ديسمبر المقبل، على هامش المؤتمر العالمي السادس والعشرين للصيرفة والتمويل الإسلامي الذي سيقام في البحرين، التي تعد مركزا رائدا للصيرفة والتمويل الإسلامي ومركزا متناميا للاستثمار في مجال التعليم.

ومع إطلاق منصة «بريتس» التعليمية، يكون لدى «جي إف إتش» مجموعة من المدارس التي تشمل المراحل التعليمية الثلاث في منطقة الشرق الأوسط، تقدر قيمتها بنحو 130 مليون دولار أميركي، كما قامت «جي إف إتش» بتجهيز مجموعة من المعاملات المتميزة الأخرى في هذا المجال، وتخطط لتنفيذ عدد من الاستحواذات خلال الأشهر المقبلة مع أصول بقيمة مبدئية مقدارها 200 مليون دولار.

وفي هذا السياق، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة «جي إف إتش» المالية هشام الريس: «يسرني الإعلان عن إطلاق منصة «بريتس» التعليمية، بما يتماشى مع استراتيجيتنا لتوفير مزيد من القيمة لمستثمرينا ومساهمينا، إضافة إلى إحداث تأثير إيجابي على جودة التعليم في منطقة الشرق الأوسط وعلى المستوى العالمي. من المؤكد أن قوة وأهمية الخبراء والشركاء الذين سينضمون إلينا في الملتقى تجسد أهمية الاستثمار في مجال التعليم، ومكانة جي إف إتش كواحدة من أنشط اللاعبين بالاستثمار في حقوق الملكية الخاصة في قطاع التعليم، مع سجل حافل من الشراكات المتميزة وتحقيق القيمة للمدارس والمستثمرين على حد سواء».

وأضاف: «لقد شهدت الأسواق النامية والناشئة قفزة كبيرة في التعليم الخاص خلال العقد الماضي، لاسيما مع ارتفاع معدلات النمو السكاني والمكاسب الاقتصادية بشكل عام. سوف يتيح لنا إنشاء منصة «بريتس» مع فريق من كبار الخبراء في قطاع التعليم، الاستفادة من هذه العوامل، كما ستمكن مستثمرينا من الاستفادة أيضا من نمو هذا القطاع عن طريق الاستثمارات المهيكلة التي تستفيد من الفرص الجذابة المتوافرة لدينا والتي سنواصل السعي لجلبها في المستقبل».

وستركز «بريتس» على الاستثمار في المدارس التي يمكن تحسين أدائها من خلال زيادة السعة الاستيعابية لطلابها، تعزيز النتائج الأكاديمية للطلبة، وهيكلة الرسوم الدراسية لتكون في متناول السوق المتوسطة التي تشهد توسعا سريعا.

وتماشيا مع الاستراتيجية التي ستتبناها «بريتس»، سيسلط ملتقى تعليمي تنظمه «جي إف إتش» و«بريتس» التعليمية ديسمبر المقبل، الضوء على عدد من الأفكار والفرص المهمة، ومن بينها:

- التعليم للكثيرين وليس للبعض ـ كيف يمكن للقطاع الخاص أن يوفر تعليما عالي الجودة، ويكون شاملا ومتاحا للجميع؟ كيف يضمن أن كل طالب ستتاح له الفرصة للنجاح؟
- مشاركة الحكومة مع القطاع الخاص ـ هناك العديد من أنماط التعليم حول العالم. ماذا يمكن أن نتعلم منها؟ كيف يمكن للحكومات دعم القطاع الخاص لتقديم الحل؟
- تحقيق عوائد للجميع ـ كيف يمكن للقطاع الخاص توفير تعليم عالي الجودة وفي متناول اليد في نفس الوقت الذي سيوفر فيه عائدا على رأس المال للمستثمرين؟

خسائر كبيرة تعرضت لها الشركات المصدرة للمملكة نتيجة عدم السماح بنفاذ منتجاتها

الخالد: العمل على تجميد قرار «الغذاء السعودية» بخصوص استيراد اللحوم والدواجن

جانب من اجتماع لجنة التجارة والنقل في غرفة التجارة

■ الالتزام بتطبيق بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وتجنب إصدار قرارات فردية

عقدت لجنة التجارة والنقل المنبثقة عن مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت أمس اجتماعها السادس لعام 2019 برئاسة خالد الخالد، وقد خصصت اللجنة هذا الاجتماع لبحث موضوع المعوقات التي تواجه الشركات الكويتية المصدرة إلى السعودية، جراء تطبيق هيئة الغذاء والدواء السعودية بعض الإجراءات التي استحدثتها مؤخرا والتي تشمل منتجات اللحوم والدواجن المبردة والمجمدة ومشتقاتها.

والتقت اللجنة كلا من وزارة التجارة والصناعة، الإدارة العامة للجمارك، الهيئة العامة للصناعة، والهيئة العامة للغذاء والتغذية، كما حضر اللقاء عدد من الشركات المتضررة جراء تطبيق تلك التعاميم، وقد أكد الخالد أهمية التنسيق المشترك فيما بين الجهات المعنية لبحث مدى توافق التعاميم المستحدثة مع متطلبات وإجراءات السوق الخليجية المشتركة والاتحاد الجمركي الخليجي الموحد والإطار العام للاتفاقية الخليجية الموحدة.

هذا، وقد استمع الحضور إلى ما تعانيه الشركات التي تصدر اللحوم والدواجن المبردة والمجمدة ومشتقاتها إلى السعودية، مؤكدين أن هناك خسائر كبيرة تعرضت لها جراء عدم السماح بنفاذ منتجاتها إلى السوق السعودية لعدم تسجيل منتجاتها ومصانعها لدى هيئة الغذاء والدواء السعودية، الأمر الذي أثر بشكل مباشر على مستوى التبادل التجاري فيما بين الكويت والشقيقة المملكة العربية السعودية.

حلول سريعة

وأكد الخالد اهتمام غرفة تجارة وصناعة الكويت بذلك الموضوع، حيث قامت بدورها بالتواصل مع الجهات الحكومية المعنية ومحاولة التوصل إلى حلول سريعة تحد من خسائر الشركات الكويتية وتؤثر سلبا على التجارة البينية، ثم قامت بترتيب لقاء موسع للشركات الكويتية والجهات الرسمية المعنية مع الهيئة العامة للغذاء والدواء السعودية، والتي قامت بإرسال وفد فني متخصص، حيث عقد اللقاء بعد اجتماع اللجنة في نفس اليوم.

وقامت الهيئة بتقديم عرض حول الشروط والإجراءات المستحدثة لآلية دخول المنتجات الغذائية والدوائية والأجهزة الطبية المصنعة محليا والمصدرة إلى المملكة، وتطرقت الشركات الكويتية المعنية بالموضوع خلال اللقاء إلى عدد من المعوقات والعقبات التي تواجههم جراء تطبيق تلك الإجراءات، وأهمها وقف دخول إرساليات اللحوم والدواجن ومنتجاتها، بسبب ضرورة اعتماد المنشآت الكويتية المصنعة الراغبة بالتصدير إلى المملكة من قبل هيئة الغذاء السعودية.

وشدد الخالد على أهمية الالتزام بتطبيق بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والسوق الخليجية المشتركة والاتحاد الجمركي الخليجي الموحد وضرورة العمل في إطار الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي وتجنب إصدار القرارات والتعاميم بشكل فردي من قبل الجهات ذات الصلة بعملية الفسح الجمركي عن البضائع المتنقلة فيما بين دول المجلس، مشيرا إلى أهمية العمل على تجميد تلك القرارات لحين إيجاد آلية متكاملة لتنفيذها وفق القنوات الرسمية المتبعة بين دول مجلس التعاون الخليجي.